مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: تعزيز فرص التنافس للقوى الفاعلة في النظام الدولي: دراسة في تأثير المتغيرين الاقتصادي والعسكري
اسم الكاتب: أ.د. أحمد عبد الأمير الأنباري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7809
تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 01:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i29.152

TJFPS

ISSUE 29

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

تعزيز فرص التنافس للقوى الفاعلة في النظام الدولي: دراسة في تأثير المتغيرين الاقتصادي والعسكري

" Enhancing competitive opportunities for the active forces in the international system: A study of the impact of economic and military variables"

Ahmed Abdulameer Alanbary [a]
[a] University of Anbar/ College of Law and Political Science

أ.د. أحمد عبد الأمير الأنباري [a] *
[a] جامعة الأنبار/ كلية القانون والعلوم السياسية

Article info.

Article history:

- Received:13\07\2022
- Accepted: 12\8\2022
- Available online :30\09\2022

Keywords:

- international competition
- international system
- Economic strength
- military strength

©2022. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The active forces in the international system compete with the aim of preserving the international system and its position in it, as it achieves for them the interests, power and influence that they consider convincing and satisfactory for some of them. On the other hand, some of them are competing with the aim of modifying the international system, improving their international standing, and expanding their interests and influence. However, the ability of these forces to compete varies from one force to another, and this variation depends on what each of them has on the elements of strength and their ability to employ them to achieve their goals. Among the power factors are the economic factor and the military factor, which are the subject of our research.

*Corresponding Author: Prof. Dr Ahmed Abdulameer Alanbary, Email: ahmed.alanbary@cis.uobaghdad.edu.iq , Tel: 009647705872400, Affiliation: College of Law and Political Science – University of Anbar.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

الاستلام: 13\07\2022

القبول:12\08\2022

النشر :30\09\2022

الكلمات المفتاحية:

- التنافس الدولي
- النظام الدولي
- المقوم الاقتصادي
- المقوم العسكري

الخلاصة: تتنافس القوى الفاعلة في النظام الدولي مستهدفة الحفاظ على النظام الدولي ومكانتها فيه، كونه يحقق لها من المصالح والقوة والنفوذ ما تعده مقنع ومرضي لها، هذا بالنسبة لبعضها. ومن جهة أخرى فبعضها الأخر تتنافس مستهدفة تعديل النظام الدولي وتحسين مكانتها الدولية وتوسيع مصالحها ونفوذها. الا ان قدرة تلك القوى على التنافس تتباين من قوة الى أخرى، وهذا التباين يتوقف على ما تتوافر عليه كل منها على مقومات القوة وقدرتها على توظيفها بما يحقق أهدافها. ومن مقومات القوة المقوم الاقتصادي والمقوم العسكري، وهما موضوع بحثنا هذا.

المقدمة

تتبنى القوى الفاعلة في النظام الدولي رؤى وتصورات عن طبيعة هذا النظام ومؤسساته. فمنها من يرى ان النظام الدولي يوفر لها من القوة والمصالح والنفوذ ما ترتضيه وتعده منصفاً لها، ولهذا فهي تسعى للحفاظ على هذا النظام. ومنها ترى في النظام الدولي انه غير منصف لها لأنه لا يوفر لها من القوة والمصالح والنفوذ ما يتناسب مع إمكانياتها وقدراتها، ولهذا فهي تسعى لتعديل هذا النظام. ومن مقومات القوة التي ترتكز عليها القوى الفاعلة في النظام الدولي في تنافسها وتحسين فرصها التنافسية القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، فضلاً عن مقومات القوة الأخرى.

أهمية البحث:

إن البحث في موضوع القوى الفاعلة في النظام الدولي وفرصها في التنافس وتحسين مكانتها الدولية من المواضيع التي تحظى باهتمام كبير. وهذا الاهتمام يأتي من موارد عدة منها ما يتعلق بأهمية القوى موضوع البحث وما تتوافر عليه من مقومات القوة والتأثير، ومنها ما يتعلق بقدرتها في تشكيل تفاعلات السياسية الدولية والتأثير بالقضايا الإقليمية والدولية، ومنها ما يتعلق بقدرتها التأثير في الحفاظ على/ وتعديل توازنات القوى الإقليمية وتحديد مساراتها.

إشكالية البحث:

القوى الفاعلة في النظام الدولي في حالة من التنافس المستمر مشفوعة بما تتوافر عليه من مقومات القوة والتأثير في محاولة منها لتعزيز نفوذها ومصالحها وتحسين مكانتها الدولية، ولتكون أكثر قدرة على المنافسة وأكثر قدرة في تحقيق أهدافها.

ولهذا فان البحث يحاول الاجابة عن التساؤلات الأتية:

1- كيف ترى القوى الفاعلة النظام الدولي وقواعد العمل فيه، وما ترتضيه من هذا النظام من عدمه؟

2- ما مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية التي تتوافر عليها القوى الفاعلة في النظام الدولي؟

3- ما فرص كل قوة في تحسين مكانتها الدولية وبما يضمن لها تحقيق مزيد من النفوذ والمصالح؟

فرضية البحث:

ونفترض أن فرص كل قوة من القوى الفاعلة في النظام الدولي تتباين في قدرتها على توظيف امكانياتها ومقومات القوة لديها في تحقيق هدف تعزيز نفوذها وتوسيع مصالحها وتحسين مكانتها الدولية. وتعد القوة الاقتصادية، الى جانب القوة العسكرية ومقومات القوة الأخرى، مدخل رئيس في تعزيز فرص القوى الفاعلة في تحقيق أهدافها وكسب التنافس لصالحها. وبهذا فان الصين تتوافر على فرص حقيقية في توسيع نفوذها ومصالحها وتحسين مكانتها الدولية. كما ان روسيا لديها من الفرص ما يمكنها من توسيع نفوذها ومصالحها وتحسين مكانتها الدولية, الا ان قدرتها الاقتصادية، وان كانت مستقبلاً قابلة للتوسع بشكل كبير، حالياً تشكل محدداً الى حدما بهذا الخصوص. وعلى المدى المتوسط ستبرز الهند بشكل واضح كقوة منافسة ومؤثرة في النظام الدولي.

المبحث الأول

مقومات القوة للقوى الفاعلة في النظام الدولي: المقوم الاقتصادي والعسكري

إن أهمية الإشارة الى إجمالي الناتج المحلي تأتي من كونه " لا يُعد إجمالي الناتج المحلي GDP مجرد قياس لصعود دولة ما، إذ إنه يوفر أساسا لتقدير القوة الوطنية لتلك الدولة ... يعلمنا التاريخ أن الأمم التي تمتلك ناتجا أكبر، استطاعت عبر العصور المختلفة، أن تؤثر على مسار الشؤون الدولية، تأثيرا كبيرا، يتناسب مع الحجم النسبي لإجمالي ناتجها المحلي "[1].

وبحسب ما تضمنته وثائق استراتيجيات الأمن القومي، إن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن النظام الدولي يجب أن يقوم على أربعة عناصر رئيسة، هي[2]:

1- نظام تجاري قائم على قواعد التجارة الحرة.

2- تحالفات قوية وقدرات عسكرية كافية تنهض بدور الردع بكفاءة.

3- تعاون متعدد الأطراف/ قانون دولي لحل المشكلات العالمية الحقيقية مثل حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

4- العمل على نشر الديمقراطية.

هذه العناصر الرئيسة يتم دعمها بواسطة عدد من قبل عدد من المؤسسات الدولية، هي[3]:

1- مؤسسات اقتصادية تقودها منظمة التجارة العالمية، واتفاقيات التجارة الحرة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجموعة الثمانية، ومجموعة العشرين.

2- منظمات عسكرية مثل (الناتو) حلف شمال الأطلسي، والتحالفات الثنائية.

3- المعاهدات والاتفاقيات القانونية الدولية الصادرة في الأغلب عن الأمم المتحدة بما في ذلك اتفاقيات جنيف ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

---

[1] غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2018)، ص 57.

[2] مجموعة باحثين، فهم النظام الدولي الحالي، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016)، ص 45.

[3] المصدر نفسه، ص 45 – 46.

وسيتم التعرف على مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية لكل قوة من القوى الفاعلة في النظام الدولي، وذلك عبر أخذ مؤشرات مختارة لك منها اقتصادية وعسكرية.

أولاً – الولايات المتحدة الأمريكية:

وفرت البيئة الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية فرصة كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية للبروز كقوة عظمى، مشفوعة بما تتوافر عليه من مقومات القوة ومنها القوة الاقتصادية والقوة العسكرية موضوع بحثنا. فهي أقوى اقتصاد على مستوى العالم، وأحد أقوى قوتين عسكريتين، فضلاً عن مقومات القوة الأخرى كالمقوم التكنولوجي والمساحة والسكان والقوة الناعمة.

وقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون أكبر قوة اقتصادية على مستوى العالم، إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي في عام 2021 نحو (23,00) تريليون دولار، وفي العام 2020 نحو (20,89) تريليون دولار، في حين بلغ في العام 2019 نحو (21,37) تريليون دولار، وفي العام 2018 نحو (20,53)[1]. وهذه الأرقام تشكل نسبة (23,93%) لعام 2021، و (24,60 %) لعام 2020 و (24,30 %) لعام 2019 و (23,75 %) لعام 2018 من إجمالي الناتج العالمي. والجدول (1) و (2) يتضمن إجمالي الناتج المحلي ونسبة النمو السنوي للولايات المتحدة الأمريكية للمدة 2018 – 2020 ونسبته الى إجمالي الناتج العالمي.

[1] البنك الدولي، 2022/7/10، متوفر على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=US

جدول (1)

إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية ونسبة النمو السنوي

للمدة 2018 – 2021

السنة	إجمالي الناتج المحلي (تريليون دولار)	نسبة النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)
2018	20,53	2,90
2019	21,37	2,30
2020	20,89	3,40-
2021	23,00	5,70

المصدر: البنك الدولي، 2022/7/10، متوفر على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=US

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=US

جدول (2)

نسبة إجمالي الناتج المحلي الأمريكي الى إجمالي الناتج العالمي للمدة 2018 – 2021

السنة	2018	2019	2020	2021
نسبة إجمالي الناتج المحلي الأمريكي الى إجمالي الناتج العالمي (%)	23,75	24,30	24,60	23,93

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية من العملات الأجنبية نحو (123) مليار دولار. كما بلغ حجم الديون الخارجية نحو (20) تريليون دولار[1].وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية الأولى عالمياً، وهو ما يتطلب انفاقاً عسكرياً كبيراً لإدامة هذا التفوق.

ولهذا فهي تحتل المرتبة الأولى من جهة الانفاق العسكري الذي بلغ في العام 2021 نحو (767,780,13) مليار دولار[1]، وهو يشكل نسبة (38,2%) من اجمالي الانفاق العسكري العالمي.

---

[1]Global Firepower, 16/7/2022

https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=united-states-of-america, 16/7/2022

ويشكل الانفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية للعام 2021 نسبة (3,5%) من إجمالي الناتج المحلي، ونسبة (8,3%) من انفاق الحكومة المركزية لعام 2020[2].

وتتوافر الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر قوة عسكرية في العالم من حيث العدة والعدد، وكما موضح في الجدول (3).

جدول (3)

القدرات العسكرية الأمريكية 2022

عدد أفراد الجيش مع قوات الاحتياط		القوة الجوية عدد الطائرات الكلي (13،247) منها		القوة البرية		القوة البحرية (484) منها	
عدد أفراد الجيش	1,390,000	طائرات مقاتلة	1،957	دبابات	6،612	حاملة طائرات	11
عدد قوات الاحتياط	442,000	طائرات هجومية	783	مدرعات	45،193	حاملة مروحيات	9
قوات شبه عسكرية	صفر	طائرات شحن	982	مدفعية ذاتية الحركة	1،498	غواصات	68
		طائرات تدريب	2،463	مدفعية مسحوبة	1،339	مدمرات	92
		طائرات مهمات خاصة	774	جهاز عرض صاروخي متنقل	1،366	فرقاطات	صفر
		مروحيات عسكرية	5،463			طرادات	22
		مروحيات هجومية	910			سفن دورية	10
						كاسحات الغام	28

(1) Stockholm International Peace Research Institute, 18/7/2022
https://milex.sipri.org/

(2) Stockholm International Peace Research Institute, 18/7/2022
https://milex.sipri.org/

المصدر:

Global Firepower, 16/7/2022

https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=united-states-of-americam, 16/7/2022

ثانياً – الصين:

تعد الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا المركز تحقق لها منذ العام 2010. بلغ إجمالي الناتج المحلي في العام 2021 نحو (17,73) تريليون دولار، وفي العام 2020 نحو (14,69) تريليون دولار، والعام 2019 نحو (14,28) تريليون دولار، والعام 2018 نحو (13,89) تريليون دولار[1]. وهذه الأرقام تشكل نسبة (18,44 %) لعام 2021، و (17,30 %) لعام 2020 و (16,29 %) لعام 2019 و (16,07 %) لعام 2018 من إجمالي الناتج العالمي. والجدول (4) و (5) يتضمن اجمالي الناتج المحلي ونسبة النمو السنوي للصين للمدة 2018 – 2021 ونسبته الى إجمالي الناتج العالمي.

جدول (4)

إجمالي الناتج المحلي للصين ونسبة النمو السنوي للمدة 2018 – 2021

السنة	إجمالي الناتج المحلي (تريليون دولار)	نسبة النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)
2018	13,89	6,70
2019	14,28	6,00

[1] البنك الدولي، 2022/7/1، متوفر على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=CN

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=CN

2020	14,69	2,20
2021	17,73	8,10

المصدر: البنك الدولي، 2022/7/1، متوفر على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=CN

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=CN

جدول (5)

نسبة إجمالي الناتج المحلي الصيني الى إجمالي الناتج العالمي

للمدة 2018 – 2021

السنة	2018	2019	2020	2021
نسبة إجمالي الناتج المحلي الصيني الى إجمالي الناتج العالمي (%)	16,07	16,29	17,30	18,44

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

وتمتلك الصين من العملات الأجنبية نحو (3,2) تريليون دولار. كما بلغ حجم الديون الخارجية نحو (2) تريليون دولار [1].ومن ناحية القوة العسكرية ودورها في تعزيز فرص الدولة في تنافسها مع القوى العظمى والكبرى وتحسين مكانتها في النظام الدولي، تعد الصين قوة عسكرية كبيرة بشقيها التقليدي والنووي. وقد شهدت القوة العسكرية للصين في السنوات الأخيرة تطوراً نوعياً كبيراً.

فالصين تعد ثالث أقوى قوة عسكرية على مستوى العالم، وهي تعمل على تحديث قواتها العسكرية بشكل كامل وفقاً لتوجيه الرئيس الصيني شي جينبينغ الذي حدد العام 2035 موعداً لذلك، وقال بهذا الصدد " إن على قوات بلاده المسلحة أن تصبح قوة عسكرية "متفوقة عالميا" بإمكانها "خوض الحروب وتحقيق النصر فيها" بحلول عام 2049[2]، وهو تاريخ مرور (100) عام على اعلان جمهورية الصين الشعبية.

---

[1]Global Firepower, 16/7/2022

https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=china

[2] دبفيد براون، ما الذي يمكّن الصين من التفوق في سباق التسلح العالمي الجديد؟، بي بي سي، 2022/3/14، تم الاطلاع بتاريخ 2022/7/13، متوفر على الرابط:

هدف تحديث القوات المسلحة الصينية يدعمه انفاق عسكري كبير يعد ثاني أكبر انفاق عسكري على مستوى العالم. إذ بلغ الانفاق العسكري الصيني في العام 2021 نحو (293,351) مليار دولار[1]. وهو يشكل نسبة (14,61%) من الانفاق العسكري العالمي.

ويشكل الانفاق العسكري للصين للعام 2021 نسبة (1,7%) من إجمالي الناتج المحلي، ونسبة (5,0%) من انفاق الحكومة المركزية لعام 2020[2]. والجدول (6) يوضح القدرات العسكرية للصين في العام 2022.

---

https://www.bbc.com/arabic/world-60496494

(1) Stockholm International Peace Research Institute, 13/7/2022

https://milex.sipri.org/

(2) Ibid.

جدول (6)

القدرات العسكرية الصينية 2022

عدد أفراد الجيش مع قوات الاحتياط		القوة الجوية عدد الطائرات الكلي (3،285) منها		القوة البرية		القوة البحرية (777) منها	
عدد أفراد الجيش	2,000,000	طائرات مقاتلة	1,200	دبابات	5,250	حاملة طائرات	2
عدد قوات الاحتياط	510,000	طائرات هجومية	371	مدرعات	35,000	حاملة مروحيات	1
قوات شبه عسكرية	642,000	طائرات شحن	286	مدفعية ذاتية الحركة	4,120	غواصات	79
		طائرات تدريب	399	مدفعية مسحوبة	1,734	مدمرات	41
		طائرات مهمات خاصة	114	جهاز عرض صاروخي متنقل	3,160	فرقاطات	49
		مروحيات عسكرية	914			طرادات	70
		مروحيات هجومية	281			سفن دورية	152
						كاسحات الغام	36

المصدر : Global Firepower, 16/7/2022

https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=china

ثالثاً – روسيا :

تعد روسيا من الدول الكبرى على المستوى العالمي، ولها من الأهمية ما يجعلها فاعلة ومؤثرة في كثير من القضايا الدولية والإقليمية. وهي قوة اقتصادية مهمة، وهذه الأهمية تأتي مما تتوافر عليه من موارد أولية وباحتياطيات كبيرة في بعضها هي الأولى على مستوى العالم، فضلاً عن ما تتوافر عليه من مصادر الطاقة كالنفط والغاز. والشئ الجدير بالاهتمام أن روسيا تتوافر على كل مقومات وفرص التحسن الاقتصادي, مما يعني ان اقتصادها قابل للتوسع والنمو بنسب كبيرة جدا.

بلغ إجمالي الناتج المحلي لروسيا في العام 2021 نحو (1,78) تريليون دولار، وفي العام 2020 بلغ نحو (1,49) تريليون دولار، والعام 2019 بلغ نحو (1,69) تريليون دولار، والعام 2018 بلغ نحو (1,66) تريليون دولار [1].وهذه الأرقام تشكل نسبة (1,85 %) لعام 2021، و(1,75 %) لعام 2020 و (1,92 %) لعام 2019 و (1,92 %) لعام 2018 من إجمالي الناتج العالمي. والجدول (7) و (8) يتضمن إجمالي الناتج المحلي ونسبة النمو السنوي لروسيا للمدة 2018 – 2021 ونسبته الى إجمالي الناتج العالمي.

جدول (7)

إجمالي الناتج المحلي لروسيا ونسبة النمو السنوي للمدة 2018 – 2021

السنة	إجمالي الناتج المحلي (تريليون دولار)	نسبة النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)
2018	1,66	2,80
2019	1,69	2,20
2020	1,49	2,70-
2021	1,78	4,80

المصدر: البنك الدولي، 2022/7/1، متوفر على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=RU

[1] البنك الدولي، 2022/7/1، متوفر على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=RU

جدول (8)

نسبة إجمالي الناتج المحلي لروسيا الى إجمالي الناتج العالمي

للمدة 2018 – 2021

السنة	2018	2019	2020	2021
نسبة إجمالي الناتج المحلي لروسيا الى إجمالي الناتج العالمي (%)	**1,92**	**1,92**	**1,75**	**1,85**

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

وتعد روسيا ثاني أكبر قوة عسكرية على مستوى العالم، ووصل الأنفاق العسكري لروسيا في العام 2021 نحو (65,907) مليار دولار[1]. وهو يشكل نسبة (3,28%) من الانفاق العسكري العالمي. وهذه القوة العسكرية مشفوعة بما تتوافر عليه من عدد وعدة نوعية. وكما موضح بالجدول(9).

جدول (9)

القدرات العسكرية الروسية 2022

عدد أفراد الجيش مع قوات الاحتياط		**القوة الجوية عدد الطائرات الكلي (4,173) منها**		**القوة البرية**		**القوة البحرية (605) منها**	
عدد أفراد الجيش	850,000	طائرات مقاتلة	772	دبابات	12,420	حاملة طائرات	1
عدد قوات الاحتياط	250,000	طائرات هجومية	739	مدرعات	30,122	حاملة مروحيات	صفر
قوات شبه عسكرية	250,000	طائرات شحن	445	مدفعية ذاتية الحركة	6,574	غواصات	70

(1) Stockholm International Peace Research Institute, 13/7/2022
https://milex.sipri.org/

		طائرات تدريب	522	مدفعية مسحوبة	7,571	مدمرات	15
		طائرات مهمات خاصة	132	جهاز عرض صاروخي متنقل	3,391	فرقاطات	11
		مروحيات عسكرية	1,543			طرادات	86
		مروحيات هجومية	544			سفن دورية	59
						كاسحات الغام	49

المصدر: Global Firepower, 16/7/2022

https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=russia

رابعاً – الهند:

تعد الهند واحدة من الدول التي تتوافر على فرص جيدة لتكون أكثر تأثيراً في تشكيل تفاعلات السياسة الدولية وذات دور فاعل في النظام الدولي، وبالتالي هي فرص لتحسين مكانتها الدولية، وبما يضمن توسيع نفوذها ومصالحها.

بلغ إجمالي الناتج المحلي للهند في العام 2021 نحو (3,17) تريليون دولار، وفي العام 2020 بلغ نحو (2,67) تريليون دولار، والعام 2019 بلغ نحو (2,83) تريليون دولار، والعام 2018 بلغ نحو (2,70) تريليون دولار [1]. وهذه الأرقام تشكل نسبة (3,29 %) لعام 2021، و (3,14 %) لعام 2020 و (3,22 %) لعام 2019 و (3,12%) لعام 2018 من إجمالي الناتج العالمي. والجدول (7) و (8) يتضمن اجمالي الناتج المحلي ونسبة النمو السنوي للهند للمدة 2018 – 2021 ونسبته الى إجمالي الناتج العالمي.

[1] البنك الدولي، 2022/7/26، متوفر على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IN

جدول (10)

إجمالي الناتج المحلي للهند ونسبة النمو السنوي للمدة 2018 – 2021

السنة	إجمالي الناتج المحلي (تريليون دولار)	نسبة النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي (%)
2018	2,70	6,50
2019	2,83	3,70
2020	2,67	6,60-
2021	3,17	8,90

المصدر: البنك الدولي، 2022/7/26،

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IN

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=IN

جدول (11)

نسبة إجمالي الناتج المحلي للهند الى إجمالي الناتج العالمي للمدة 2018 – 2021

السنة	2018	2019	2020	2021
نسبة إجمالي الناتج المحلي للهند الى إجمالي الناتج العالمي (%)	3,12	3,22	3,14	3,29

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تعد الهند رابع أكبر قوة عسكرية على مستوى العالم، ووصل الانفاق العسكري للهند في العام 2021 نحو (76,598) مليار دولار[1]. وهو يشكل نسبة (3,81%) من الانفاق العسكري العالمي. والجدول (12) يوضح القدرات العسكرية للهند.

[1] Stockholm International Peace Research Institute, 13/7/2022

https://milex.sipri.org/

جدول (12)
القدرات العسكرية الهندية 2022

عدد أفراد الجيش مع قوات الاحتياط		القوة الجوية عدد الطائرات الكلي (2,182) منها		القوة البرية		القوة البحرية (295) منها	
عدد أفراد الجيش	1,450,000	طائرات مقاتلة	564	دبابات	4,614	حاملة طائرات	1
عدد قوات الاحتياط	1,155,000	طائرات هجومية	130	مدرعات	12,000	حاملة مروحيات	صفر
قوات شبه عسكرية	2,527,000	طائرات شحن	253	مدفعية ذاتية الحركة	100	غواصات	17
		طائرات تدريب	353	مدفعية مسحوبة	3,311	مدمرات	10
		طائرات مهمات خاصة	71	جهاز عرض صاروخي متنقل	1,338	فرقاطات	13
		مروحيات عسكرية	805			طرادات	22
		مروحيات هجومية	37			سفن دورية	128
						كاسحات الغام	صفر

المصدر:

Global Firepower, 26/7/2022

https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=india

المبحث الثاني
تنافس القوى الفاعلة في النظام الدولي: الفرص والتحديات

إن دراسة النظام الدولي وتحديد القوى الفاعلة فيه تتطلب تحديد تلك القوى، ومكانة كل منها في النظام الدولي، ودرجة تأثيرها، وما تتوافر عليه من امكانيات وقدرات، وطبيعة التفاعل بينها، وطبيعة التوازنات الحاكمة للعلاقة بينها. ولهذا فان النظام قد يكون نظاماً ثنائي القطبية، أو نظاماً أحادي القطبية، أو نظاماً

متعدد الأقطاب. يمكن القول هيكلية النظام الدولي هي " الكيفية التي يتم من خلالها توزيع مصادر القوة والنفوذ بين وحدات النظام الدولي الفاعلة، بالمقارنة مع الوحدات الدولية الأخرى "[1].

وبما ان الامكانيات والقدرات التي تتوافر عليها القوى الفاعلة متباينة من دولة الى أخرى فان قدرتها في التأثير في النظام الدولي وفي وحدات النظام الدولي تتفاوت من قوة الى أخرى بحسب تلك الامكانيات والقدرة على توظيفها. وفقاً لذلك تصنف القوى بأنها عظمى، وأخرى كبرى، وأخرى دون هذا التصنيف. وتبعاً لهذا التصنيف يتحدد ما يمكن أن تحصل عليه كل قوة من القوى الفاعلة والمؤثرة من مصادر القوة والنفوذ.

يعرف النظام الدولي بأنه " مجموعة القواعد والمعايير والأعراف التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة الأساسية في البيئة الدولية "[2]. كما يعرف النظام الدولي بأنه " مجموعة القيم السائدة والآليات المستخدمة والسياسات التي تعتمد من قبل الوحدات الدولية والتفاعلات الناجمة عنها ". ويشتمل النظام الدولي على وجود وحدات النظام وهي القوى والفواعل من الدول والمنظمات الدولية، والتي تتفاعل فيما بينها لتعطي صفة النظام. كما يشتمل النظام على هيكلية النظام والمراد به الشكل الذي يتصف به النظام والذي يحدد تراتبية القوى الفاعلة، التي تتحدد بما تتوافر عليه كل قوة من مقومات القوة ودرجة تأثيرها[3].

ان بيئة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما أفرزته الحرب من نتائج أدت الى بروز قوى دولية وتراجع أخرى، مما أنتج نظام دولي ثنائي القطبية، والمتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية وما تمثله من ايديولوجية وتمحور عدد من الدول حولها، والاتحاد السوفيتي وما يمثله من ايديولوجية وتمحور عدد من الدول حوله.

الا ان هذا النظام الذي استمر نحو أربعة عقود ونصف (45) عاماً انتهى الى نظام أحادي القطبية، إذ شهد النظام الدولي نهاية ثمانينيات ومطلع تسعينيات القرن العشرين متغيرات أثرت في طبيعة النظام الدولي

---

[1] حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، (بغداد – عمان: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع – مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013)، ص 17.

[2] مجموعة باحثين، فهم النظام الدولي الحالي، مصدر سبق ذكره، 2016، ص 7.

[3] براهيم أحمد، الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد، أطروحة دكتوراه، جامعة السانيا – وهران، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة، 2009 – 2010، ص 90 – 91.

وتراتبية القوى في هيكل النظام. وتمثلت تلك المتغيرات بتفكك الاتحاد السوفيتي ومعه انتهاء الحرب الباردة، مما أفضى الى تحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية الى نظام أحادي القطبية.

ومما ميز النظام الدولي الجديد هو هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وتفردها في الشؤون الدولية، وإسهامها بشكل كبير في تشكيل تفاعلات السياسة الدولية وضبط التوازنات الإقليمية وبما يضمن تحقيق مصالحها ويعزز نفوذها وتأثير دورها في النظام الدولي وتعزيز مكانتها بعدها القوة المهيمنة في النظام الدولي. والترويج الأمريكي بقيادة العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعدها ضرورة لابد منها لضبط النظام الدولي وتحقيق الاستقرار العالمي.

بهذا المعنى، هناك من يرى ان واحدة من المخاطر التي تهدد النظام الدولي هو رؤية بعض الدول لطبيعة النظام الدولي وقواعد العمل في ومكوناته، إذ ان " بعض الدول الرائدة ترى الكثير من مكونات النظام مصممة لتقييد قوتها والحفاظ على ديمومة الهيمنة الأمريكية ". وهذا ما يمكن أن يشكك بشرعية النظام، ذلك ان اعتقاد هذه الدول بأنها غير مستفيدة من المشاركة بهذا النظام الذي ترى فيه انه مصمم لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والديمقراطيات الليبرالية الأخرى[1].

وبهذا الخصوص يمكن الاشارة الى ان الولايات المتحدة الأمريكية عملت، مستعينة بقوتها ومشاركة ودعم الدول الغربية، على انشاء معظم النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وصياغه قواعده بما يخدم مصالحها[2].

ولهذا فأن القوة المهيمنة ومن معها تعمل على الدفاع عن بقاء النظام الدولي واستدامته إذ انها ترى في هذا النظام وما يتضمنه من قواعد يوفر لها من المصالح والنفوذ ما ترتضيه. وفي قبالة هذه القوى، هناك قوى أخرى تعمل على تعديل هيكلية النظام الدولي وقواعده، إذ انها ترى في هذا النظام بأنه غير عادل وغير منصف لها، فهي لا تتحصل على ما تستحقه من القوة والنفوذ بما يتناسب مع ما تتوافر عليه من امكانيات وقدرات. ولهذا فهي تسعى الى نظام دولي متعدد الأقطاب، ومن تلك القوى روسيا والصين.تتوافر للقوى

---

[1] مجموعة باحثين، فهم النظام الدولي الحالي، مصدر سبق ذكره، ص 3.

[2] المصدر نفسه، ص 21.

الفاعلة وتلك المؤهلة لأن تكون فاعلة بشكل أكبر فرصاً كبيرة لتحسين مكانتهم في النظام الدولي، إذا تمكنوا من تنمية مقومات القوة لديهم وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي قابلة للاستدامة.

بهذا المعنى اشار روبرت ستور الى ان " ان العصر الليبرالي يسمح للاعبين بتحديد حجم وشكل مكانهم. وتلك هي القوة الحقيقية ... فالمعارضون الجدد يمكنهم التفوق على القوى الراسخة بما ينتجونه أو يخترعونه، ولا يضطرون إلى الدخول في حرب أو الاستيلاء على مستعمرات ... وأي من الدول الإقليمية التي يمكنها الإبقاء على معدل أعلى من النمو لفترة ممتدة من الزمن سوف يتوفر لها النفوذ الذي يتيح لها الانضمام إلى القوى العظمى ... ومعيار عضوية مجموعة السبع ليس الحق الإلهي ولكن إجمالي ناتج الدخل القومي "[1].

وبهذا الخصوص يمكن الاشارة الى الصين وتجربتها الاقتصادية التي حققت من خلالها نمو اقتصادي مستدام على مدى أكثر من أربعة عقود من الزمن، وهو يعد الأكثر نجاحاً على مستوى العالم. إذ أن الصين استطاعت أن تحقق في العام 2010 المرتبة الثانية اقتصادياً على مستوى العالم بعد أن تجاوزت اليابان.

وقد حافظت الصين على مدى (22) عام من عام 2000 – 2021 على معدل نمو سنوي في إجمالي الناتج المحلي قدره (8,21%). وهو ما يشير الى قوة الاقتصاد الصيني وقابليته على تحقيق معدلات نمو عالية.

وللوقوف على نجاح التجربة الاقتصادية الصينية وحيويتها ونموها الاقتصادي، نشير الى النجاح في زيادة إجمالي ناتجها المحلي بشكل كبير، إذ أن إجمالي الناتج المحلي للصين في العام 2000 كان نحو (1,21) تريليون دولار وفي عام 2010 ارتفع ليبلغ نحو (6,09) تريليون دولار، وفي العام 2021 ارتفع ليبلغ نحو (17,73) تريليون دولار[2].

---

[1] روبرت باستور، التفكير في أحداث الماضي والتطلع إلى المستقبل مسارات القوى الكبرى، في: مجموعة باحثين، رحلة قرن كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد، ترجمة: هاشم أحمد محمد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 424.

[2] البنك الدولي، 2022/7/1، متوفر على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=CN

كما ان المؤشر الأخر الذي يمكن اعتماده لنجاح وحيوية الاقتصاد الصيني، ان الصين تمكنت من زيادة نسبة إجمالي الناتج المحلي لها الى إجمالي الناتج العالمي خلال العقدين الماضيين 2000 – 2021. ففي العام 2000 كانت نسبة إجمالي الناتج المحلي للصين الى إجمالي الناتج العالمي نحو (3,57%)، وزادت النسبة في العام 2010 الى نحو (9,14%)، ووصل في العام 2021 الى نحو (18,44%).

كما ان المؤشر الأخر على نجاح وحيوية الاقتصاد الصيني عند مقارنته مع الاقتصاد الأمريكي الذي تراجعت نسبته الى إجمالي الناتج العالمي للمدة نفسها. إذ بلغت نسبة إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية الى إجمالي الناتج العالمي في العام 2000 نحو (30,29%) تريليون دولار، وفي العام 2021 بلغت نحو (23,93%) تريليون دولار.

وهذا يشير الى ارتفاع نسبة إجمالي الناتج المحلي للصين الى إجمالي الناتج العالمي للمدة 2000 – 2021 بنسبة (14,87%)، أي انه ارتفع من (3,57%) الى (18,44%)، في الوقت الذي يؤشر تراجع نسبة إجمالي الناتج المحلي الأمريكي الى إجمالي الناتج العالمي للمدة نفسها بنسبة (6,36%)، أي انه تراجع من (30,29%) الى (23,93%).

ومن المؤشرات الأخرى بهذا الخصوص، ان إجمالي الناتج المحلي للصين في العام 2000 كان يشكل نسبة (11,80 %) من إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية، في حين انه في العام 2021 أصبح يشكل نسبة (77,08%).

وعند عقد المقارنة مع إجمالي الناتج المحلي لليابان الذي يحتل المرتبة الثالثة عالمياً منذ العام 2010 والمرتبة الثاني للمدة قبل العام 2010، يبرز بشكل واضح نجاح وحيوية الاقتصاد الصيني. إذ شكل إجمالي الناتج المحلي لليابان في العام 1995 نحو (17,88%) من إجمالي الناتج العالمي، وتراجع في العام 2000 الى نحو (14,69%)، بينما تراجع في العام 2021 الى نحو (5,14%).

ومن المؤشرات بهذا الخصوص، في العام 1995 كان إجمالي الناتج المحلي لليابان نحو (5,55) تريليون دولار [1]، وإجمالي الناتج المحلي للصين نحو (734,55) مليار دولار [2]، وبذلك فان إجمالي الناتج المحلي للصين كان يشكل (13,23%) من إجمالي الناتج المحلي لليابان. وفي العام 2000 أصبح الناتج المحلي للصين يشكل نسبة (24,34%)، أي ان الناتج المحلي لليابان يعادل أربع أضعاف الناتج المحلي للصين، وفي العام 2021 أصبح إجمالي الناتج المحلي للصين يعادل تقريباً أربع أضعاف إجمالي الناتج المحلي لليابان، وتحديداً أصبح إجمالي الناتج المحلي لليابان يشكل نسبة (27,86%) من إجمالي الناتج المحلي للصين.

ومن المؤشرات بهذا الخصوص، عند عقد مقارنة بين التحسن في نسبة إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي الى إجمالي الناتج العالمي. ففي العام 2000 حقق الاتحاد الأوروبي إجمالي ناتج محلي بلغ نحو (7,28) تريليون دولار، وفي العام 2021 بلغ نحو (17,09) تريليون دولار [3]. وهذا يشكل نسبة (21,51%) من إجمالي الناتج العالمي في العام 2000، ونسبة (17,78%) في العام 2021. وهو ما يعني تراجعه بنسبة (3,73%) عن خلال المدة 2000 – 2021.

والقوة الأخرى التي تتوافر على فرص جيدة لتحسين مكانتها الدولية هي الهند، وهو ما يمكن تلمسه من معدلات النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي وزيادة نسبته الى إجمالي الناتج العالمي التي شكلت في العام 2000 نحو (1,38%)، في حين ارتفعت في العام 2021 لتصل الى نحو (3,29%). وتعد روسيا من القوى الفاعلة التي تتوافر على فرص جيدة لتحسين مكانتها الدولية وتوسيع نفوذها وتأثيرها في النظام الدولي. فروسيا تكمنت من زيادة نسبة إجمالي الناتج المحلي الى إجمالي الناتج العالمي من (0,76%) في العام 2000 الى (1,58%)، وهذه النسبة وان كانت بسيطة بالمقارنة مع غيرها من الدول كالولايات المتحدة

---

[1] البنك الدولي، 2022/7/20، متوفر على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=JP

[2] البنك الدولي، 2022/7/20، متوفر على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=CN

[3] البنك الدولي، 2022/7/24، متوفر على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=EU

الأمريكية والصين، الا ان روسيا تتوافر موارد كبيرة تعزز من فرصها في التنافس، فضلاً عن مساحتها الكبيرة وعدد سكانها، وهي بمجملها تعد مقومات للقوة والتنافس.

وإذا كان معيار اختبار نظام ديمقراطي ما مدى استجابته وسماحه للشعب أن يغير القادة أو السياسات بشكل سلمي، فإن اختبار النظام الدولي هو الكيفية التي يتعامل بها مع القوى الصاعدة. ومن المخاطر التي يمكن أن تشكل تهديداً للسلام العالمي عندما تعتقد القوة، أو القوى، الصاعدة أن القوة، أو القوى، المهيمنة تعمل على أعاقة صعودها وتحقيق أهدافها. وهو ما يمكن أن يدفع بالقوة ، أو القوى، المهيمنة الى اتخاذ مواقف قد تفضي الى صراع تضطر معه جميع القوى الى استخدام القوة بهدف الدفاع [1].

ولعل هذا ما يمكن أن ينطبق بشكل أو أخر على الحرب الروسية – الأوكرانية، وكذلك التوتر العالي المستوى بين الصين من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وتايوان من جهة أخرى على أثر زيارة رئيس مجلس النواب الأمريكي "نانسي بيلوسي" الى تايوان في شهر آب 2022. والهدف الأمريكي من وراء ذلك محاولة إضعاف كل من الصين وروسيا لإعاقة صعودهما والحد من تأثيرهما في النظام الدولي، من خلال اشغالهما بهذه القضايا، أو لجؤهم الى الحرب كما حصل لروسيا مع اوكرانيا، وما يحصل الأن من توتر عالي المستوى بين الصين وتايوان.

الخاتمة:

تتباين فرص القوى الفاعلة في النظام الدولي في قدرتها على التنافس وتحقيق أهدافها المتمثلة في تحسين مكانتها الدولية وتوسيع نفوذها ومصالحها، فضلاً عن هدف المحافظة على النظام الدولي الحالي بالنسبة للدولة المهيمنة ومن معها كالاتحاد الأوروبي واليابان بعدها قوى راضية بالنظام، وهدف تعديل النظام ورفض هيمنة دولة واحدة عليه والسعي لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب بالنسبة للقوى التعديلية كالصين وروسيا.

ولتقييم فرص هذه القوى من خلال ما تتوافر عليه من إمكانيات وقدرات اقتصادية وعسكرية، ومن خلال ما تم عرضه من امكانيات وقدرات كل واحدة من هذه القوى، يتضح أن الدولة التي تتمتع باقتصاد قوي قادرة

[1] روبرت باستور، مصدر سبق ذكره، ص 424.

على تخصيص ما يلزم من انفاق عسكري لتطوير وتحديث قوتها العسكرية، وهو ما كان واضحاً بشكل كبير بتخصيص أكبر انفاق عسكري من قبل أكبر قوة اقتصادية وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وثاني أكبر انفاق عسكري لثاني أكبر قوة اقتصادية على المستوى العالمي وهي الصين. لاسيما وان هذه القوى، وبشكل متفاوت، تمتلك القدرات التكنولوجية والتصنيعية لإنتاج ما تحتاجه من تقنية عسكرية، فضلاً عن الأعداد المطلوبة.

الاستنتاجات:

باعتماد المقوم الاقتصادي، كأحد أهم مقومات القوة ومدخل رئيس لدعم المقومات الأخرى بما فيها وفي مقدمتها المقوم العسكري من خلال تخصيص ما يلزم لها من تخصيص مالي، لتقييم فرص القوى الفاعلة في النظام الدولي وقدرتها على المنافسة، يمكن أن نستنتج الآتي:

1- هناك ثلاث قوى تتوافر، بشكل متفاوت، على فرص جيدة للمنافسة بقوة وتحقيق أهدافها في تحسين مكانتها الدولية وتوسيع نفوذها وتأثيرها في النظام الدولي، وهي الصين والهند وروسيا. وهو ما يتضح بنجاحها في زيادة نسبة إجمالي الناتج المحلي لها الى إجمالي الناتج العالمي.

2- هناك ثلاث قوى لديها فرص أقل نسبياً، من الدول المشار اليها في (1) أعلاه، في التنافس وتحقيق أهدافها في المحافظة على مكانتها الدولية وتوسيع نفوذها ومصالحها والمحافظة على النظام الدولي بشكله الحالي، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان. وهو ما يتضح من خلال تراجع نسبة إجمالي الناتج المحلي لها الى إجمالي الناتج العالمي.

3- نجاح الصين وروسيا، الى حد ما، في تحقيق هدف إضعاف هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وتوسيع نفوذهما وتأثيرهما في النظام الدولي.

4- الصين وروسيا ماضيتان في سعيهما اقامة نظام دولي متعدد الأقطاب.

قائمة المصادر:

أولاً – الكتب العربية والمترجمة:

1- حسين، حيدر علي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، (بغداد – عمان: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع – مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013).

2- أليسون، غراهام، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2018).

3- مجموعة باحثين، رحلة قرن كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد، ترجمة: هاشم أحمد محمد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).

4- مجموعة باحثين، فهم النظام الدولي الحالي، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016).

ثانياً – أطارح الدكتوراه:

1- أحمد، براهيم، الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد، أطروحة دكتوراه، جامعة السانيا – وهران، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة، 2009 – 2010.

ثالثاً – المواقع الإلكترونية:

1- البنك الدولي، متوفر على الرابط: https://data.albankaldawli.org/

2- Global Firepower, https://www.globalfirepower.com/

3- Stockholm International Peace Research Institute, https://www.sipri.org/

رابعاً – المقالات:

1- بروان، ديفيد، ما الذي يمكّن الصين من التفوق في سباق التسلح العالمي الجديد؟، بي بي سي، 2022/3/14، تم الاطلاع بتاريخ 2022/7/13، متوفر على الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/world-60496494

Resources:

First - Arabic and translated books:

1- Hussein, Haider Ali, US Politics and the Future of the International System, (Baghdad - Amman: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya for Printing, Publishing and Distribution - Arab Society Library for Publishing and Distribution, 2013).

2- Allison, Graham, The Inevitability of War between the Rising Power and the Dominant Power, translated by: Ismail Bahaa Eddin Suleiman, (Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 2018).

3- A group of researchers, The Journey of a Century, How the Great Powers Shaped the Structure of the New International Order, translated by: Hashem Ahmed Mohamed, (Cairo: The National Center for Translation, 2010).

4- A group of researchers, Understanding the current international system, (California: RAND Corporation, 2016).

Second - PhD thesis:

1- Ahmed, Brahim, The World State and the New International Order, PhD thesis, University of Sania - Oran, Faculty of Social Sciences, Department of Philosophy, 2009 - 2010.

Third - Websites:

1- The World Bank, available at: https://data.worldbank.org/

2- Global Firepower, https://www.globalfirepower.com/

3- Stockholm International Peace Research Institute, https://www.sipri.org/

Fourth - Articles:

1- Brown, David, What enables China to excel in the new global arms race?, BBC, 3/14/2022, accessed on 7/13/2022, available at:

https://www.bbc.com/arabic/world-60496494